

على مدار العقد الماضي، تضاعفت أهمية المؤسسات المملوكة للدولة بين مؤسسات العالم الكبرى؛ فقد أصبحت أصولها البالغة ٤٥ تريليون دولار أمريكي تشكل الآن ٢٠٪ من مجموع الأصول. والمؤسسات المملوكة للدولة موجودة في كل بلد في العالم تقريبا - حيث يصل عددها إلى الآلاف في بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا وروسيا. وقد جاء نمو المؤسسات المملوكة للدولة على الساحة العالمية في الآونة الأخيرة كنتيجة أساسية لصعود الاقتصاد الصيني - حيث لا يزال لهذه المؤسسات دور كبير - إلى جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. وغالبا ما تقدم المؤسسات المملوكة للدولة خدمات أساسية كمياه الشرب، والحافلات التي يركبها الناس، والكهرباء اللازمة في حياتهم اليومية. وعلى غرار البنوك العامة، مثل المؤسسات المملوكة للدولة مصادر مهمة للاقتراض بالنسبة للأسر والمزارعين والأعمال الصغيرة، وخاصة في الأسواق الصاعدة.

لكن هذه المؤسسات غالبا ما يتم إغفالها بسبب وضعيتها المختلطة النابعة من كونها غير حكومية ولا خاصة - بالإضافة إلى تنوعها من حيث الحجم والقطاع الاقتصادي ومستوى مسؤولية الحكومة - حتى أن كثيرا من الحكومات لا تعرف كل المؤسسات المملوكة للدولة التي تملكها أو تسيطر عليها. غير أن المشكلات الحادة في المؤسسات المملوكة للدولة يمكن أن تساهم أحيانا في حدوث تباطؤ اقتصادي أو ركود أو الحاجة إلى عمليات إنقاذ كبيرة من الحكومة (البرازيل وجنوب إفريقيا من الأمثلة الأخيرة بين مجموعة العشرين). ولذلك، ينبغي أن تتساءل الحكومات: هل كل مؤسسة مملوكة للدولة هي أفضل وسيلة لتقديم السلع أو الخدمات؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فكيف يمكن أن نضمن أن هذه المؤسسات تقدم قيمة جيدة مقابل أموال دافعي الضرائب؟ وما السياسات التي يمكن أن ننفذها حتى نستطيع الدخول في منافسة عادلة مع الشركات الخاصة؟

وتتسم المؤسسات المملوكة للدولة بأداء دون المستوى، إذا نظرنا إليها كمجموعة. ويخلص هذا الفصل، استنادا إلى عينة من حوالي مليون شركة في ١٠٩ بلدا، إلى أن هذه المؤسسات أقل إنتاجية من شركات القطاع الخاص بنسبة الثلث في المتوسط. وهذه الإنتاجية الأضعف يمكن أن تعوق النمو الاقتصادي لأن بعض المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة تقدم مدخلات أساسية لبقية الاقتصاد (كالطاقة مثلا). وبالرغم من دورها المحوري في تقديم الخدمات الأساسية لمواطني الاقتصادات المتقدمة، فهي قاصرة عن أداء هذا الدور في كثير من البلدان النامية، حيث لا يزال أكثر من ٢ مليار نسمة لا تصلهم إمدادات المياه الآمنة وأكثر من ٠,٨ مليار نسمة يفتقرون إلى أي إمدادات كهربائية يمكن التعميل عليها. وغالبا ما يرجع هذا إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على تحصيل أسعار مرتفعة بالقدر الكافي لتغطية تكاليفها ودفع تكلفة التوسع في البنية التحتية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من المؤسسات المملوكة للدولة تعاني من الفساد - سواء كمنطقة للرشاوى أو كمصدر لها - على المستويين المحلي والعاور للحدود. وتبلغ إنتاجية المؤسسات المملوكة للدولة في البلدان التي تتسم بمستوى أقل من الفساد المتصور أكثر من ثلاثة أضعاف الإنتاجية في مثيلاتها لدى البلدان التي ينظر فيها إلى الفساد باعتباره شديدا.

ويرجع سجل الأداء الضعيف هذا إلى فشل حكومات الكثير من البلدان في وضع حوافز مناسبة وتشجيع زيادة الشفافية والمساءلة. وغالبا ما تكون متطلبات الحكومة من المؤسسات المملوكة للدولة (أي الصلاحيات الموكلة إليها) غير محددة بوضوح، أو غير محسوبة التكاليف بشكل دقيق، أو غير مدعومة بالتمويل الملائم. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يتم استخدامها لدعم التوظيف ونمو الائتمان دون النظر إلى التكاليف. وفي البلدان النامية ذات الدين العام المرتفع، تحوز البنوك

العامة ديونا حكومية أكثر من نظرائها في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يلجأ المسؤولون الحكوميون أو الساسة المنتخبون إلى استخدام المؤسسات المملوكة للدولة للالتفاف على ميزانية الحكومة أو مكافأة الداعمين السياسيين بعقود أو ائتمان منخفض التكلفة أو وظائف.

وقد يتسبب دعم الحكومة للمؤسسات المملوكة للدولة أيضا في إنشاء مزايا تنافسية غير عادلة لا تتوافر للقطاع الخاص، وهي مسألة تثير القلق في الأسواق المحلية منذ وقت طويل، ولكنها انتقلت عبر الحدود الوطنية مؤخرا - مع تدويل المؤسسات المملوكة للدولة وضخامة حجمها. وعلى المستوى المحلي، هناك بلدان لديها أطر تسعى لتعزيز المنافسة العادلة بين المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الخاصة (على غرار أستراليا والاتحاد الأوروبي، مثلاً). ولكن لا يوجد إطار مشترك في هذا الصدد على المستوى العالمي.

كيف نحقق الاستفادة القصوى من المؤسسات المملوكة للدولة

عدم إهدار الموارد العامة هو أحد المبادئ الأساسية في هذا الخصوص. وبالرغم من أن وجود المؤسسات المملوكة للدولة يرتكز إلى أسباب عديدة - بما في ذلك الظروف التاريخية والسياسية - فمن المهم إجراء مراجعة منتظمة لما إذا كانت دواعي وجود كل مؤسسة ونطاق نشاطها لا يزالان دون تغيير وما إذا كانت هذه المؤسسات تحقق قيمة مقابل ما تستهلكه من أموال دافعي الضرائب. فعلى سبيل المثال، تقل دواعي وجود المؤسسات المملوكة للدولة إذا كانت تعمل في قطاعات تنافسية، حيث إن الشركات الخاصة تقدم السلع والخدمات بكفاءة أكبر في العادة. ويمكن تحقيق مكاسب من خصخصة هذه الشركات إذا توافرت الشروط المؤسسية الأساسية لضمان نزاهة البيع وملاءمة تنظيم الشركة المخصصة.

وفيما يلي بعض الأطر الفعالة للمؤسسات المملوكة للدولة (علما بأن كثيرا من جوانب الممارسات الجيدة في هذا الصدد موجود في بلدان الشمال الأوروبي ونيوزيلندا، على سبيل المثال):

- **الدمج الكامل لكل المؤسسات المملوكة للدولة في حسابات المالية العامة:** يسمح هذا للحكومات والجمهور بتقييم أفضل لأثر عمليات المؤسسات المملوكة للدولة.
 - **تقديم الحوافز الصحيحة:** ينبغي أن تكون المؤسسات المملوكة للدولة قادرة على تحديد الأسعار المعبرة عن التكاليف وينبغي تعويضها عن الصلاحيات الموكلة إليها (كتعميم توفير المياه والكهرباء). ويمكن أن تحقق الأجهزة التنظيمية المستقلة التوازن بين المصالح المختلفة (للمستهلكين والشركات والحكومة).
 - **الإشراف المالي والحوكمة:** إحدى الخطوات الأولى هي جمع المعلومات عن كل المؤسسات المملوكة للدولة وتحديد صلاحيات واضحة لها. وبإمكان معظم البلدان تحسين الإشراف وحوكمة الشركات.
 - **شفافية أداء المؤسسات المملوكة للدولة وعلاقة هذه المؤسسات بالحكومات:** مما يمكن أن يساعد في هذا الخصوص وضع تقرير سنوي يحلل الأداء الكلي والفردى للمؤسسات المملوكة للدولة (كما هو الحال في البرازيل والهند والسويد).
- وينبغي أن تكفل الحكومات المنافسة العادلة بين المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الخاصة محليا وعالميا لتعزيز النمو الاقتصادي واستخدام الأموال العامة على نحو أفضل. ويمكن لبلدان كثيرة أن تعمل المزيد لإرساء ظروف تحقق المنافسة

الراصد المالي

العادلة، بما يحقق منافع مباشرة لاقتصاداتها. وعلى المستوى العالمي، من الممكن في الفترة المقبلة أن يتم الاتفاق على مبادئ تسترشد بها المؤسسات المملوكة للدولة في سلوكها الدولي (مثل شفافية الصلاحيات والدعم الحكوميين)، واستجابات البلدان المتلقية (أي ضمان عدم التمييز ضد المؤسسات المملوكة للدولة إذا التزمت بالمبادئ). ومن شأن هذه المبادئ أن تبني الثقة المتبادلة.

ويمكن أن تساعد المؤسسات المملوكة للدولة على إنجاز جدول الأعمال العالمي من خلال مكافحة الفساد، والمساهمة في وضع سياسات أكثر مراعاة للبيئة، ودعم العمل على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج بلدان كثيرة إلى تعزيز عملية اختيار المؤسسات المملوكة للدولة والإشراف عليها.